ورقة حقائق

تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا
لمحة عن محافظة دير الزور

آب 2026 | سوريا

النتائج الرئيسية

تشير النتائج إلى بوادر مبكرة للتعافي، تمثلت في تحسن تقديم الخدمات الأساسية والإنتاج الزراعي، رغم أن التقدم لا يزال متفاوتًا بين القطاعات والنواحي.

ومع ذلك، فإن استمرار انعدام الأمن الغذائي، وانتشار الأضرار المرتبطة بالنزاع في المساكن، والتلوث بالذخائر غير المنفجرة، والتحديات التي تواجه سبل العيش، تشير إلى أن المساعدات الإنسانية لا تزال ضرورية، بالتوازي مع جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

ونظرًا إلى أن أسرة واحدة من كل أربع أسر قد صُنفت ضمن فئة العائدين أو اللاجئين العائدين، فإن إعادة الإدماج المستدام ستكون عنصرًا محوريًا لتمكين العائدين من أن يصبحوا مشاركين فاعلين في عملية التعافي وإعادة الإعمار في دير الزور.

كما تشير النتائج إلى أن دير الزور لا تزال المحافظة الأكثر تلوثًا بالذخائر غير المنفجرة في شمال شرق سوريا، مما يحد من الوصول إلى الأراضي والأنشطة الزراعية وسبل العيش المرتبطة بها.

أبرز ثلاث احتياجات ذات أولوية تم الإبلاغ عنها, النسبة المئوية للأسر (%).

37% الصحة

38% الغذاء

52% سبل العيش

الخريطة 1: المناطق التي شملها الاستبيان في دير الزور

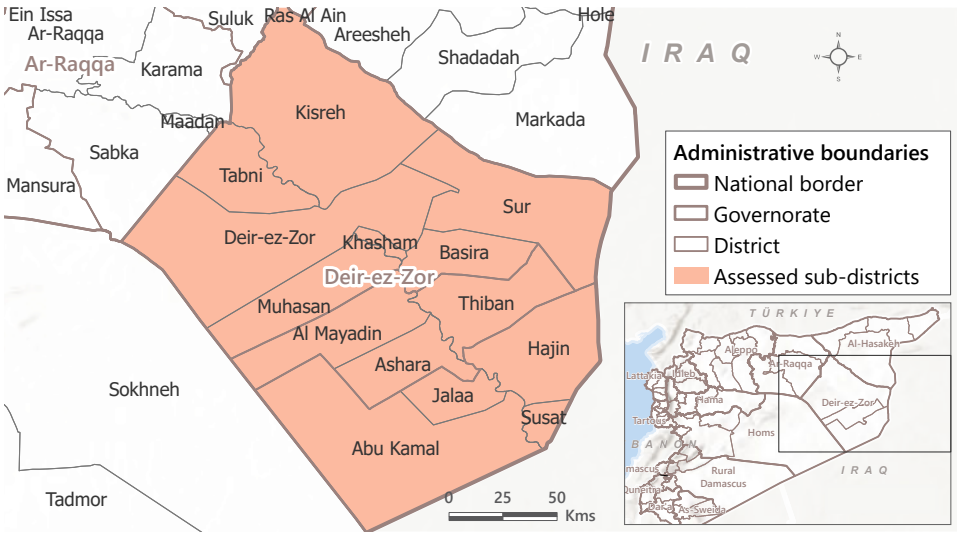

الصورة: دير الزور، سوريا، مبادرة ريتش، 2026.

السياق والأسباب الموجبة

في 30 كانون الثاني/يناير 2026، أبرمت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا والحكومة السورية اتفاقًا لوقف إطلاق النار، وشرعتا في عملية الدمج الرسمي لهياكل الحكومة في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة، بالإضافة إلى منطقة عين العرب في محافظة حلب.

تمثل الهدف الرئيس من تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا في تحديد أي تغيرات جوهرية طرأت على الاحتياجات الإنسانية وأوجه الهشاشة عقب هذا التحول السياقي الكبير في المنطقة، وذلك باستخدام بيانات ملف الاحتياجات في سوريا لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2025 بوصفها خط أساس. كما يتعمق التحليل في دراسة الاختلافات في أنماط الهشاشة بين المجموعات السكانية والنواحي، بما يدعم الاستهداف القائم على الأدلة وتحديد الأولويات على أساس جغرافي.

نظرة عامة على التقييم

يُعد تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا تقييمًا شاملًا ومتعدد القطاعات، أُعِدَّ بالتشاور مع القطاعات الإنسانية.

شمل التقييم مسحًا لـ 1,122 أسرة موزعة على 152 مجتمعًا محليًا ضمن 14 ناحية في محافظة دير الزور. وجُمعت البيانات خلال الفترة الممتدة من 10 أيار إلى 3 حزيران 2026، باستخدام منهجية معاينة طبقية من مرحلتين.

أتاحت هذه المنهجية إعداد تقديرات ممثلة على مستوى الناحية، كما ضمنت تمثيل الفئات السكانية الرئيسية، وهي السكان المقيمون، والنازحون داخليًا، والعائدون، واللاجئون العائدون، على مستوى المحافظة، وذلك بمستوى ثقة قدره 90% وهامش خطأ قدره 10%.

يُرجى الاطلاع على قسم «نظرة عامة على المنهجية والقيود» لمزيد من التفاصيل.

REACH Informing more effective humanitarian action

النزوح والعودة

كانت غالبية الأسر في محافظة دير الزور من السكان المقيمين (68%)، في حين كانت أسرة واحدة من كل أربع أسر تقريبًا إما من العائدين (15%) أو من اللاجئين العائدين (11%)، مقارنة بنسبة لم تتجاوز 8% في تشرين الأول/أكتوبر. ومن المرجح أن تعكس هذه الزيادة تحسن الوضع الأمني والاستقرار النسبي عقب انتهاء النزاع المسلح واستعادة الحكومة السورية السيطرة في مطلع عام 2026. وقد سُجلت أعلى نسب العائدين في نواحي موحسن (31%) والصعوة (23%) والميادين (21%)، في حين تركز اللاجئون العائدون بصورة خاصة في ناحية الميادين (31%). وتقع العديد من هذه النواحي على امتداد خطوط التماس السابقة، حيث كانت السيطرة تتغير بصورة متكررة خلال النزاع، مما أدى إلى موجات نزوح متكررة.

في المقابل، لم تشكل الأسر النازحة داخليًا سوى 6% من إجمالي الأسر. **وخططت غالبية الأسر النازحة داخليًا (70%) للبقاء في مواقعها الحالية خلال الأشهر الثلاثة التي تلت جمع البيانات، في حين خطط عدد محدود نسبيًا منها للعودة إلى مناطقها الأصلية.** ومن المرجح أن يرتبط ذلك بطبيعة النزوح في محافظة دير الزور، حيث ينحدر معظم النازحين داخليًا من مناطق أخرى داخل المحافظة نفسها. وكان عدم توفر المأوى في مناطق الأصل (65%) ومحدودية فرص العمل (54%) أكثر العوائق التي أُبلغ عنها شيوعًا أمام العودة. وبصورة عامة، يبرز استمرار وصول العائدين ومحدودية انتقال النازحين داخليًا إلى مناطق أخرى الأهمية المتزايدة لكل من إعادة الإدماج المستدامة، وإعادة تأهيل المساكن، ودعم سبل العيش بوصفها مكونات رئيسية لعملية التعافي في المحافظة.

خصائص الفئات السكانية، حسب النسبة المئوية للأسر

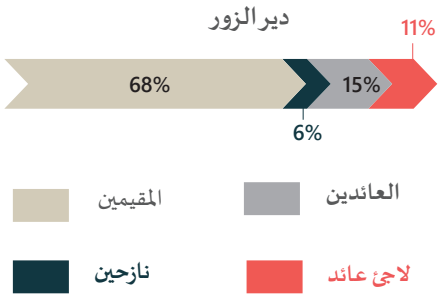

51% من الأسر في الميادين كانوا من **العائدين أو اللاجئين العائدين**

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)

الخريطة 2: انعدام الأمن المائي وفقًا لمقياس HWISE-4

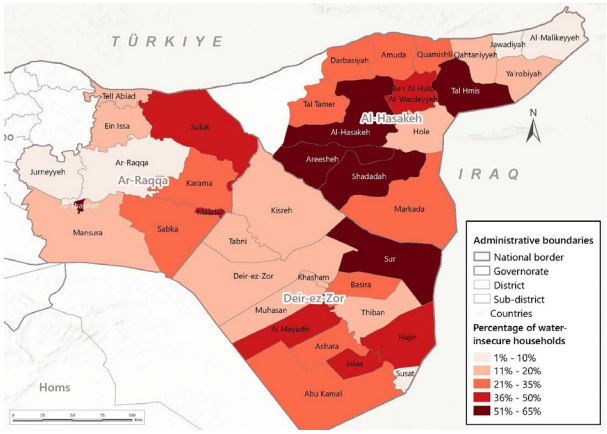

تواجه أسرة واحدة من كل أربع أسر في محافظة دير الزور انعدام الأمن المائي، مقارنةً بـ18% في الرقة و34% في الحسكة. إلا أن الأرقام على مستوى المحافظة تخفي تفاوتات كبيرة بين جزأيها الغربي والشرقي. وسُجّلت أعلى مستويات انعدام الأمن المائي في ناحيتي الصور (60%) وهجين (43%) الواقعتين في الجزء الشرقي من المحافظة، في حين سُجّلت مستويات أقل بكثير في النواحي الغربية، مثل مدينة دير الزور (11%) والتبني (18%).

وتعكس هذه الفروقات إلى حد كبير مدى الوصول إلى المياه عبر شبكة الأنابيب. فقد أبلغت النواحي التي تتمتع بمعدلات اتصال مرتفعة بشبكة المياه الرئيسية، بما في ذلك مدينة دير الزور (84%) وموحسن (98%)، عن مستويات أقل بكثير من انعدام الأمن المائي مقارنةً بالنواحي التي تعتمد بصورة أساسية على نقل المياه بالصهاريج، مثل هجين (72%) والسوسة (68%).

كان العائدون الفئة الأكثر عرضة لانعدام الأمن المائي (29%)، مما يسلط الضوء على أهمية إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه في مناطق العودة، دعمًا لإعادة الإدماج المستدام. وبوجه عام، وعلى خلاف التحديات المرتبطة بالحصول على المياه التي لوحظت على نطاق محافظة الحسكة بأكملها، يتسم انعدام الأمن المائي في دير الزور بصورة رئيسية بتفاوت واضح بين الجزأين الشرقي والغربي من المحافظة. ويبرز ذلك الحاجة إلى تنفيذ تدخلات مستهدفة جغرافيًا في قطاع المياه والإصحاح والنظافة، ولا سيما في النواحي الشرقية والمناطق التي تشهد مستويات مرتفعة من العودة.

الكهرباء

متوسط عدد ساعات توفر الكهرباء يوميًا، وفقًا لما أُبلغ عنه وقت جمع البيانات

ظل الوصول إلى الكهرباء في محافظة دير الزور متفاوتًا إلى حد كبير. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الاتصال بالشبكة الرئيسية من 39% في تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى 58% في أيار/مايو 2026، فإن التحسن في الوصول إلى الشبكة لم يؤدِ إلى انتظام إمدادات الكهرباء. وقد تراوح متوسط ساعات توفر الكهرباء يوميًا بين 24 ساعة في ذيبان و15 ساعة في البوكمال، مقابل 4 ساعات فقط في موحسن و5 ساعات في خشام، مما أدى إلى تسجيل أدنى متوسط على مستوى المحافظة، بواقع 6 ساعات فقط يوميًا. وانخفض الاعتماد على مولدات الأحياء بمقدار 8 نقاط مئوية، بينما ارتفعت نسبة الأسر التي تستخدم الطاقة الشمسية مصدرًا رئيسيًا للكهرباء بمقدار 17 نقطة مئوية. وقد يعكس هذا الاتجاه جزئيًا ارتفاع أسعار الوقود، التي زادت بنحو 30% منذ شباط/فبراير، مما جعل استخدام المولدات أكثر تكلفة بصورة متزايدة.

ومع ذلك، هناك بعض المؤشرات التي تدعو إلى التفاؤل الحذر. فقد أعلنت الشركة السورية للكهرباء عن تركيب محولة كهربائية جديدة في محطة الطيرن، مما أدى إلى مضاعفة قدرتها وتحسين استمرارية إمدادات الكهرباء للأسر المخدّمة عبر الشبكة.

المأوى

في محافظة دير الزور، أفادت 55% من الأسر بوجود أضرار في المأوى، وكانت شدة الأضرار أكبر بكثير مقارنة بمحافظات شمال شرق سوريا الأخرى. **وأفادت أكثر من أسرة واحدة من كل عشر أسر متضررة (11%) بأن مأواها تعرض لأضرار جسيمة أو دمار كامل. وسُجلت أعلى مستويات الأضرار في النواحي الحدودية الشرقية، ولا سيما هجين (34%) والبوكمال (21%)**، مما يعكس الآثار المستمرة للنزاع على البنية التحتية السكنية. وأُشير إلى ارتفاع تكلفة اليد العاملة (90%) ومواد البناء (31%) بوصفهما العائقين الرئيسيين أمام إصلاح المساكن المتضررة. ونتيجة لذلك، كانت 13% من الأسر في دير الزور تقيم في مراكز إيواء جماعية، وهي النسبة الأعلى في شمال شرق سوريا، وترتفع إلى ما يقارب أسرة واحدة من كل خمس أسر عائدة.

تُبرز هذه النتائج أن إعادة إعمار المساكن ستكون عنصرًا محوريًا في تعافي دير الزور. ومع ذلك، ونظرًا إلى حجم الأضرار الجسيمة والدمار الكامل في بعض المناطق، ينبغي أن تستند جهود التعافي إلى تقييمات للأضرار تراعي خصوصية السياق المحلي، وذلك لتحديد ما إذا كانت إعادة التأهيل ممكنة، أم أن بناء مساكن جديدة يمثل حلًا أكثر فاعلية.

أبرز ثلاث نواحٍ أُبلغ فيها عن أضرار في المأوى، حسب النسبة المئوية للأسر

11% من الأسر المتضررة في دير الزور أفادت بتعرض مأواها لأضرار جسيمة أو للدمار الكامل

التعليم

تُظهر نتائج التعليم في محافظة دير الزور صورة متباينة. فقد انخفض معدل الالتحاق بالمدارس عمومًا انخفاضًا طفيفًا من 79% في تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى 73% في أيار/مايو 2026. ومع ذلك، تحسنت ظروف التعلم تحسنًا ملحوظًا، إذ ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بأن الأطفال يرتادون مدارس تتوافر فيها ظروف تعليمية مقبولة من 53% إلى 73%. وسُجلت أعلى معدلات الالتحاق بالمدارس في التبني (94%) ومدينة دير الزور (83%)، في حين سُجلت أدنى المعدلات في هجين (60%) والكسرة (63%).

كما تفاوتت ظروف المدارس تفاوتًا كبيرًا على مستوى المحافظة. وأفادت الأسر في البوكمال (24%) والبصيرة (32%) بأدنى مستويات ظروف التعلم المقبولة. وفي البوكمال، أُشير إلى اكتظاظ الصفوف الدراسية (81%) ونقص الأثاث (78%) بوصفهما العائقين الرئيسيين، في حين أفادت الأسر في البصيرة أيضًا بوجود نقص في أعداد المعلمين (60%).

ظل الالتحاق بالمدارس متفاوتًا بين المجموعات السكانية. فقد سُجلت معدلات التحاق أقل بين الأطفال المنتمين إلى أسر النازحين داخليًا (62%) والعائدين (65%)، مقارنة بالأطفال من أسر السكان المقيمين (75%) واللاجئين العائدين (71%). وعلى خلاف الوضع في محافظتي الرقة والحسكة، لم تكن التكلفة العائق الرئيس أمام الالتحاق بالمدارس. وبدلًا من ذلك، أفادت الأسر في أغلب الأحيان بمشاركة الأطفال في أنشطة مدرّة للدخل خارج المنزل (18%)، مما يسلط الضوء على استمرار تأثير الهشاشة الاقتصادية في التعليم

73% من الأسر في دير الزور سجلت جميع أطفالها في سن الدراسة خلال العام الدراسي 2025-2026

المناطق الفرعية ذات أدنى مستويات جودة المدارس المقبولة، حسب النسبة المئوية من الأسر.

الناحية	% الأسر
البوكمال	24%
البصيرة	32%
الجلاء	59%

. وكان هذا التحدي أكثر وضوحًا بين الأسر التي تعيلها نساء، إذ كانت احتمالية إفادتها بأن عمالة الأطفال تشكل عائقًا أمام الالتحاق بالمدارس ضعف الاحتمالية تقريبًا لدى الأسر التي يعيلها رجال (20% مقابل 12%). كما أفادت أسرة واحدة تقريبًا من كل خمس أسر عائدة بأن تأخر عودتها إلى ما بعد بدء العام الدراسي 2025-2026 شكّل عائقًا أمام انتظام الأطفال في الدراسة.

تعكس هذه النتائج الآثار المستمرة للنزاع على نظام التعليم في محافظة دير الزور. فقد تعرضت مدارس عديدة لأضرار واسعة النطاق خلال النزاع، ولا يزال الكثير منها يعمل في ظل نقص البنية التحتية الملائمة والأثاث والكوادر التعليمية. وتمثل الإجراءات الحكومية الأخيرة، بما في ذلك زيادة رواتب المعلمين وخطط إعادة تأهيل 47 مدرسة في مختلف أنحاء المحافظة، خطوات مهمة نحو استعادة الخدمات التعليمية. ومع ذلك، فإن تحسين النتائج التعليمية لا يتطلب إعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس فحسب، بل يتطلب أيضًا معالجة العوائق الاقتصادية التي ما تزال تحول دون التحاق كثير من الأطفال بالمدارس، ولا سيما الأطفال المنتمين إلى أسر النازحين والعائدين.

الصحة

تراجع الوصول العام إلى خدمات الرعاية الصحية في محافظة دير الزور، إذ أفادت 81% من الأسر بأنها تمكنت من الوصول إلى الرعاية الصحية عند الحاجة، بانخفاض قدره 9 نقاط مئوية مقارنة بنسبة 90% في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وتفاوت الوصول تفاوتًا كبيرًا داخل المحافظة، حيث سُجلت معدلات منخفضة بصورة خاصة في البصيرة (10%) والصور (32%).

كما طرأ تغير على أنواع الخدمات الصحية التي اعتمدت عليها الأسر. فقد ارتفع استخدام مرافق الصحة العامة من 45% في تشرين الأول/أكتوبر إلى 57% في أيار/مايو، رغم أن مرافق الرعاية الصحية الخاصة ظلت المصدر المفضل للحصول على الرعاية (63%). ويتناقض ذلك مع

النواحي التي سجلت أدنى معدلات مُبلَغ عنها للوصول إلى الرعاية الصحية عند الحاجة، حسب النسبة المئوية للأسر

الناحية	% الأسر
البصيرة	10%
الصور	32%
هجين	58%

بيانات نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS) التي تشير إلى أن قدرة خدمات الصحة العامة لا تزال محدودة، إذ كان مستشفيان من أصل سبعة مستشفيات عامة خارج الخدمة، كما كان 57% من مراكز الصحة العامة مغلقًا، وكانت المجتمعات الواقعة شمال نهر الفرات تعاني بصورة خاصة من نقص الخدمات. وقد يُعزى هذا التباين بين بيانات الأسر وبيانات نظام HeRAMS جزئيًا إلى اختلاف توقيت جمع البيانات. كما انخفض استخدام المرافق الصحية المدعومة من المنظمات غير الحكومية انخفاضًا كبيرًا، من 15% إلى 6%، في ظل التخفيضات الكبيرة في تمويل قطاع الصحة الإنساني والخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.
ظلت تكاليف العلاج العائق الأكثر شيوعًا أمام الوصول إلى الرعاية الصحية، وفقًا لما أفادت به 46% من الأسر. وبقيت فترات الانتظار مستقرة نسبيًا، إذ ارتفعت من 17% إلى 18%، وكذلك عدم وجود مرفق صحي عامل في مكان قريب، الذي ارتفع من 12% إلى 14%. في المقابل، انخفضت نسبة الأسر التي أفادت بعدم توفر الخدمات انخفاضًا كبيرًا، من 33% في تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى 14% في أيار/مايو 2026، مما يشير إلى تحسن توافر بعض الخدمات المحددة.
بوجه عام، تشير النتائج إلى أن النظام الصحي يمر بمرحلة انتقالية. فعلى الرغم من تحسن توافر الخدمات المُبلّغ عنها، فإن تراجع الوصول العام إلى الرعاية الصحية، ومحدودية قدرة قطاع الصحة العامة، واستمرار الاعتماد على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، تشير جميعها إلى أن استعادة النظام الصحي العام لا تزال قيد الإنجاز. كما لا تزال القدرة على تحمل التكاليف عائقًا رئيسيًا، إذ تربط تكاليف العلاج والنقل إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية بالضغوط الاقتصادية الأوسع التي تواجهها الأسر في مختلف أنحاء المحافظة.

التغذية

تراجعت إمكانية وصول الأسر المحتاجة إلى الدعم إلى خدمات التغذية، بما في ذلك علاج سوء التغذية، والتخلص من الديدان، وتقديم مكملات فيتامين «أ»، من 48% في تشرين الأول 2025 إلى 39% في أيار 2026. وأفادت قرابة نصف الأسر التي لم تتمكن من الوصول إلى هذه الخدمات (49%) بأن عدم توفر المرافق كان العائق الرئيسي أمامها.

كما تفاوت الوصول إلى الخدمات تفاوتًا كبيرًا بين الفئات السكانية؛ إذ أفادت 16% فقط من الأسر التي تعيلها نساء بأنها تمكنت من الوصول إلى خدمات التغذية عند الحاجة إليها، في حين كان الوصول إلى هذه الخدمات أعلى بكثير بين أسر النازحين داخليًا (66%) مقارنةً بأسر اللاجئين العائدين (3%). وقد يشير هذا التفاوت إلى أن أنشطة التوعية التغذوية وتقديم الخدمات لا تزال أكثر تركّزًا في المواقع التي تستضيف النازحين، مثل المخيمات ومراكز الإيواء الجماعي، بينما يواجه اللاجئون العائدون عوائق أكبر في الوصول إلى الخدمات المتاحة أو الإلمام بوجودها.

وعلى الرغم من تراجع الوصول إلى الخدمات، شهدت حالات المرض المبلغ عنها بين الأطفال تحسنًا طفيفًا. فقد انخفضت نسبة الأسر التي أفادت بمرض أطفال دون سن الخامسة خلال الأسبوعين السابقين لجمع البيانات من 47% في تشرين الأول إلى 39% في أيار. ومع ذلك، ظلت هذه النسبة أعلى من نظيرتها في الحسكة (33%) والرقة (17%). وكانت الحمى والإسهال والسعال أكثر الأعراض المبلغ عنها شيوعًا.

وينبغي تفسير هذا الانخفاض بحذر، إذ تتأثر أمراض الطفولة بعوامل تتجاوز خدمات التغذية، بما في ذلك التغيرات الموسمية، والمياه والإصحاح والنظافة، والظروف المعيشية؛ حيث تزامن تقييم تشرين الأول مع بداية الطقس البارد.
وعلى خلاف ما لوحظ في الرقة والحسكة، تراجع الوصول إلى خدمات التغذية في دير الزور بين تشرين الأول 2025 وأيار 2026. ونظرًا إلى أن غالبية الأسر المحتاجة إلى دعم تغذوي لا تزال غير قادرة على الوصول إلى الخدمات، سيكون من المهم توسيع نطاق تغطيتها ومعالجة النقص في المرافق، ولا سيما بالنسبة إلى اللاجئين العائدين والأسر التي تعيلها نساء، وذلك للحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور ودعم التحسن في صحة الأطفال.

الأمن الغذائي

عقب موسم 2024/2025 الذي اتسم بجفاف استثنائي، أسهم تحسن معدلات هطول الأمطار خلال موسم 2025/2026 في تعزيز الإنتاج الزراعي في دير الزور. ومن بين الأسر العاملة في إنتاج المحاصيل، أفادت 52% منها بأن محاصيلها كانت أكبر مقارنة بالسنوات السابقة. ومع ذلك، شهدت المناطق الواقعة على طول نهر الفرات في أواخر أيار/مايو 2026 فيضانات أكثر اتساعًا. ونظرًا إلى أن جمع البيانات كان قد اكتمل بالفعل، فإن هذه النتائج لا تعكس آثار الفيضانات في الإنتاج الزراعي أو سبل العيش أو الأمن الغذائي.
لم يؤدِ تحسن المحاصيل بصورة مباشرة إلى تحسن الأمن الغذائي للأسر، لأن الإنتاج الزراعي يدعم الدخل بصورة أساسية بدلًا من الاستهلاك الذاتي. واعتمدت 27% فقط من الأسر على إنتاجها الخاص بوصفه مصدرها الرئيسي للغذاء، في حين اعتمدت 71% منها بصورة أساسية على شراء المواد الغذائية، مما جعل الأسر شديدة التأثر بأسعار السوق. ومنذ شباط/فبراير، ارتفعت أسعار المواد الغذائية في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا بنحو 5%، بما في ذلك ارتفاع سعر الخبز بنسبة 25%، الأمر الذي فرض ضغوطًا إضافية على القدرة الشرائية للأسر.

بوجه عام، سجلت 83% من الأسر درجة مقبولة في مؤشر استهلاك الغذاء (FCS). ومع ذلك، تركزت النتائج الأسوأ في الصور، حيث سجلت 17% من الأسر درجة ضعيفة في المؤشر، وهجين، حيث بلغت النسبة 15%. وأظهر مؤشر استراتيجيات التكيف المختصر (rCSI) صورة أكثر إثارة للقلق، إذ سجلت 63% من الأسر مستوى متوسطًا أو مرتفعًا في المؤشر. وكان الاعتماد على أغذية أقل تفضيلًا استراتيجية التكيف الأكثر شيوعًا، وقد لجأت إليها الأسر بوسيط بلغ يومين أسبوعيًا. وكان المستوى المرتفع لمؤشر استراتيجيات التكيف المختصر منتشرًا بصورة خاصة بين السكان المقيمين (10%) والعائدين (11%).

مؤشر استهلاك الغذاء، حسب % الأسر

مقبول	على الحد	ضعيف
83%	14%	4%

أبرز ثلاث نواحٍ سجلت أعلى معدلات لضعف مؤشر استهلاك الغذاء (FCS)، حسب النسبة المئوية للأسر

الصور	17%
هجين	15%
التبني	9%

مؤشر استراتيجيات التكيف المُخفَّضة (rCSI)، حسب % للأسر

ضعيف	متوسط	مرتفع
37%	53%	10%

بوجه عام، أسهم تحسن معدلات هطول الأمطار في دعم الإنتاج الزراعي، إلا أنه لم يكن كافيًا للحد بصورة ملموسة من انعدام الأمن الغذائي. ونظرًا إلى اعتماد معظم الأسر على شراء المواد الغذائية من الأسواق، لا يزال ارتفاع أسعار الغذاء ومحدودية القدرة الشرائية يؤثران في نتائج الأمن الغذائي.
وفي الوقت نفسه، تُظهر الفيضانات التي وقعت في أواخر أيار/مايو مدى هشاشة سبل العيش الزراعية أمام الصدمات المناخية، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز سبل العيش، وتحسين قدرة الأسر على تحمل تكاليف الغذاء، وبناء قدرتها على الصمود في مواجهة الظروف المناخية المتزايدة التقلب.

سبل العيش

مقارنةً بتشرين الأول/أكتوبر 2025، **انخفضت نسبة الأسر التي لجأت إلى استراتيجيات التكيف الطارئة لتلبية احتياجاتها الأساسية، وفقًا لقياس مؤشر استراتيجيات التكيف المرتبطة بسبل العيش لتلبية الاحتياجات الأساسية (LCSI-EN)، من 42% إلى 34% في دير الزور**. وكان اللجوء إلى استراتيجيات التكيف الطارئة شائعًا بصورة خاصة بين العائدين (41%)، الذين سجلوا أعلى معدلات للانخراط في أنشطة مهينة اجتماعيًا (14%) وعمالة الأطفال (12%). كما واجهت الأسر التي تعيلها نساء ضغوطًا أكبر، إذ أفادت 30% منها باللجوء إلى استراتيجيات التكيف الطارئة، مقارنةً بـ20% من الأسر التي يعيلها رجال. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، ظلت 71% من الأسر غير قادرة أو قادرة جزئيًا فقط على تلبية احتياجاتها الأساسية، وكان ارتفاع الأسعار (92%) ونقص فرص العمل (63%) أكثر العوائق المُبلّغ عنها شيوعًا.

مؤشر LCSI-EN، حسب % الأسر

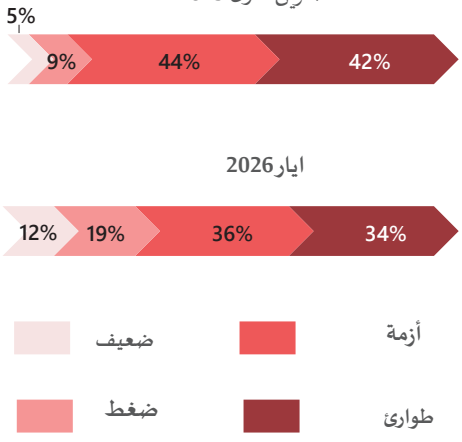

كما تعرضت القدرة الشرائية للأسر لمزيد من الضغوط. فقد انخفض وسيط الدخل الشهري المُبلّغ عنه بنسبة 11.1% بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026، **في حين ارتفعت تكلفة سلة الحد الأدنى للإنفاق من أجل البقاء (SMEB) بنسبة 7%**، مما أدى إلى تقليص الفجوة بين وسيط الدخل وتكلفة السلة بنسبة 57%.[9] ورغم أن ارتفاع تكاليف المعيشة أسهم بوضوح في زيادة هذه الضغوط، ينبغي أيضًا تفسير الانخفاض في الدخل المُبلّغ عنه في سياق التغيرات الموسمية في مصادر دخل الأسر.
ويتضح ذلك بصورة خاصة في الدخل الزراعي. فقد انخفضت نسبة الأسر التي تحصل على دخل من إنتاجها الزراعي الخاص من 52% إلى 18%، علمًا بأن جمع البيانات جرى في نهاية موسم الشح، حين يكون الدخل الزراعي عادةً عند أدنى مستوياته. وفي المقابل، ارتفعت نسبة الأسر التي تعتمد على العمل بأجر ثابت ارتفاعًا طفيفًا من 49% إلى 52%، كما ارتفعت نسبة الاعتماد على العمل المؤقت من 25% إلى 29%. وانخفض الاعتماد على التحويلات المالية من 34% إلى 23%، الأمر الذي قد يعكس الزيادة في عودة اللاجئين، رغم أن الإبلاغ عنها ظل أكثر شيوعًا في دير الزور مقارنةً بالمناطق الأخرى في شمال شرق سوريا. كما انخفض الاعتماد على القروض من 19% إلى 7%، في حين أصبحت المساعدات الإنسانية بوصفها مصدرًا للدخل محدودة للغاية، إذ انخفضت من 4% إلى أقل من 1%.

متوسط الدخل الشهري مقابل سلة الحد الأدنى للإنفاق من أجل البقاء (SMEB)، تشرين الأول/أكتوبر 2025 مقارنةً بأيار/مايو 2026

	تشرين الأول 2025	ايار 2026	التغير
الدخل	2,700,000	2,400,000	-11.1% ▼
سلة الاحد الادنى للانفاق	1,943,551	2,079,493	+7.0% ▲

على خلاف المناطق الأخرى في شمال شرق سوريا، لا تشير هذه النتائج إلى تزايد الاعتماد على مصادر دخل غير مستدامة، مثل الديون. ومع ذلك، وحتى عند مراعاة التأثير الموسمي المحتمل في الدخل الزراعي، فإن استمرار انتشار استراتيجيات التكيف الطارئة، وتقلص الهامش بين الدخل ومتطلبات الحد الأدنى للإنفاق، يشيران إلى أن العديد من الأسر لا تزال تواجه ضغوطًا اقتصادية كبيرة. كما تستمر التحويلات المالية في توفير مصدر دخل تكميلي مهم، رغم تراجعها.

الحماية والذخائر غير المنفجرة (UXO)

شهدت ظروف الحماية في محافظة دير الزور تحسنًا ملحوظًا بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026. فقد انخفضت نسبة الأسر التي أفادت بتعرضها، خلال الأشهر الثلاثة السابقة، لتهديدات أثّرت في قدرتها على الوصول إلى الموارد أو سبل العيش اللازمة لتلبية احتياجاتها الأساسية، من 38% إلى 25%. ومع ذلك، ظلت مستويات المخاوف مرتفعة في بعض النواحي، ولا سيما العشارة (53%) وخشام (46%).

كما تراجعت مخاوف الحماية التي تؤثر في النساء والفتيات، إذ انخفضت نسبة الأسر التي أفادت بأن النساء والفتيات يتجنبن بعض المناطق في مجتمعاتهن المحلية بسبب المخاوف الأمنية من 22% إلى 12%. ومع ذلك، ظلت الأسواق أكثر المواقع التي يجري تجنبها شيوعًا بين الأسر التي أبلغت عن هذه المخاوف (79%)، مما قد يحد من وصول النساء إلى الأسواق وسبل العيش والخدمات الأساسية الأخرى.
وسجلت دير الزور أيضًا أعلى نسبة من الأسر التي أفادت بوجود أطفال دون سن الثامنة عشرة يعيشون بعيدًا عن المنزل (12%)، وكان البحث عن فرص عمل السبب الأكثر شيوعًا لذلك (42%)، مما يؤكد مجددًا الترابط بين الضغوط الاقتصادية ومخاطر الحماية.
لا تزال الذخائر المتفجرة تشكل مصدر قلق كبير في مجال الحماية. فقد سجلت دير الزور، وبفارق كبير، أعلى معدل مُبلغ عنه للتلوث بالذخائر غير المنفجرة في شمال شرق سوريا (19%)، ووصلت هذه النسبة إلى 48% في موحسن. وكانت الأراضي الزراعية الأكثر تأثرًا بهذا التلوث (64%)، مما يشكل مخاطر على السلامة الجسدية وسبل العيش القائمة على الزراعة على حد سواء.
وكان العائدون (15%) واللاجئون العائدون (17%) من أكثر الفئات إفادة بوجود تلوث بالذخائر غير المنفجرة، مما يسلط الضوء على أهمية إجراءات مكافحة الألغام والذخائر المتفجرة لضمان إعادة الإدماج والتعافي بصورة آمنة.

شهدت مؤشرات الحماية الأخرى تحسنًا مماثلًا. فقد ارتفعت نسبة الأسر التي أفادت بقدرتها على التنقل بحرية دون مخاوف تتعلق بالحماية من 51% إلى 68%، في حين ارتفعت نسبة الوصول إلى الوثائق المدنية ارتفاعًا طفيفًا من 57% إلى 64%. ومع ذلك، ظل النازحون داخليًا الفئة السكانية الأقل حصولًا على الوثائق، إذ أفاد 46% فقط منهم بإمكانية الوصول إلى الوثائق المدنية.

وعلى الرغم من التحسن في الوضع الأمني وحرية التنقل والوصول إلى الوثائق المدنية، لا تزال هناك مخاوف كبيرة تتعلق بالحماية، بما في ذلك التلوث بالذخائر غير المنفجرة، والمخاطر التي تؤثر في النساء والفتيات، ووجود جيوب تشهد مستويات مرتفعة من انعدام الأمن. وستكون معالجة هذه المخاطر، ولا سيما مع عودة السكان النازحين وتعافي سبل العيش الزراعية، أمرًا بالغ الأهمية لضمان تنفيذ جهود التعافي وإعادة الإدماج بصورة آمنة وشاملة.

الخريطة 5: التلوث المُبلّغ عنه بالذخائر غير المنفجرة في دير الزور، حسب الناحية

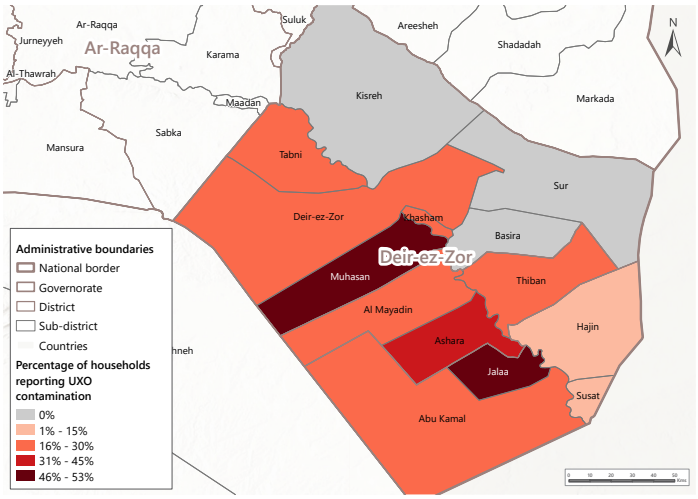

المساءلة أمام السكان المتضررين (AAP)

ظلت الاحتياجات ذات الأولوية لدى الأسر في محافظة دير الزور متسقة إلى حد كبير بين تشرين الأول/أكتوبر 2025 وأيار/مايو 2026، حيث استمرت سبل العيش والغذاء والصحة ضمن الاحتياجات الأكثر تكرارًا في إفادات الأسر. وفي حين كانت الصحة (46%) أكثر الاحتياجات المبلغ عنها شيوعًا في تشرين الأول/أكتوبر 2025، برزت سبل العيش (52%) بوصفها الأولوية الأعلى في أيار/مايو 2026، مما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية. وانخفضت أهمية مياه الشرب بوصفها أولوية انخفاضًا ملحوظًا، من 22% إلى 12%، مما يشير إلى تحسن إمكانية الوصول إليها، في حين ظلت الكهرباء من الاحتياجات المهمة نسبيًا (26%). كما أفادت 23% من الأسر بأن سداد الديون يمثل حاجة ذات أولوية، مما يعكس استمرار الضغوط المالية. وظل المأوى من الاحتياجات ذات الأولوية المنخفضة نسبيًا (12%)، رغم انتشار الأضرار المرتبطة بالنزاع في المآوي على نطاق واسع في مختلف أنحاء المحافظة.

أبرز ثلاث احتياجات ذات أولوية تم الإبلاغ عنها،
حسب النسبة المئوية للأسر

1 **سبل العيش (52%)**

2 **الغذاء (38%)**

3 **الصحة (37%)**

وعندما سُئلت الأسر عن الجهة الأقدر على تلبية احتياجاتها ذات الأولوية، اختارت المنظمات الإنسانية على نحو أكثر تكرارًا (46%)، مقارنة بالحكومة المركزية (29%) والسلطات المحلية (17%). وعزا المستجيبون هذا التفضيل بصورة رئيسية إلى الموارد التي تمتلكها المنظمات الإنسانية وسرعة استجابتها. وتمثلت أشكال الدعم المفضلة في المساعدات النقدية (88%)، والمساعدات الغذائية العينية (60%)، والخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم (38%)، مما يعكس استمرار الطلب على المساعدات المرنة التي تتيح للأسر تلبية احتياجاتها ذات الأولوية.

وفيما يتعلق بتعافي سبل العيش، أعطت 32% من الأسر الأولوية لدعم الأنشطة الزراعية، مما يعكس أهمية الزراعة لاقتصاد محافظة دير الزور. كما حددت الأسر الوصول إلى التمويل (87%)، والأصول والمعدات الإنتاجية (60%)، والتدريب المهني (50%)، وإعادة تأهيل البنية التحتية (43%) بوصفها عوامل رئيسية مساعدة على تعافي سبل العيش. وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أهمية استكمال المساعدات الإنسانية بتدخلات تُسهم في تنشيط الزراعة وغيرها من القطاعات المولّدة لفرص العمل، وتعزيز دخل الأسر، ودعم التعافي الاقتصادي على المدى الطويل.

الخلاصة والآثار المترتبة على الاستجابة

تشير النتائج إلى أن محافظة دير الزور تُظهر بوادر مبكرة للتعافي، مع تحسن في تقديم الخدمات الأساسية والإنتاج الزراعي، رغم أن وتيرة التقدم لا تزال متفاوتة بين القطاعات والنواحي.

ومع ذلك، فإن انعدام الأمن الغذائي في بعض المناطق، وانتشار الأضرار المرتبطة بالنزاع في المساكن، والتلوث بالذخائر غير المنفجرة، والتحديات التي تواجه سبل العيش، تشير إلى أن المساعدات الإنسانية لا تزال ضرورية بالتوازي مع جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

ونظرًا إلى أن أسرة واحدة من كل أربع أسر قد صُنفت ضمن فئة العائدين أو اللاجئين العائدين، فإن إعادة الإدماج المستدام ستكون عنصرًا محوريًا في تمكين العائدين من المشاركة الفاعلة في جهود التعافي وإعادة الإعمار في دير الزور.

نظرة عامة على المنهجية والقيود

يُعد تحديث الاحتياجات في شمال شرق سوريا تقييمًا شاملًا ومتعدد القطاعات، أُعِدّ بالتشاور مع شركاء القطاعات الإنسانية بهدف توجيه الاستجابة الإنسانية وبرامج التعافي المبكر في مختلف أنحاء شمال شرق سوريا. وشمل التقييم مسحًا لـ 3,235 أسرة موزعة على 763 مجتمعًا محليًا ضمن 39 ناحية في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة. اعتمد التقييم تصميمًا للمعاينة الطبقية من مرحلتين بهدف إعداد تقديرات ممثلة على مستوى الناحية (المستوى الإداري الثالث)، وكذلك للفئات السكانية الرئيسية الأربع داخل كل محافظة، وهي: السكان المقيمون، والنازحون داخليًا، والعائدون، واللاجئون العائدون. وأُعِدّ إطار المعاينة بالاستناد إلى تقييم حركة السكان وخط الأساس الصادر عن مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM-DTM) في تشرين الأول/أكتوبر 2025، في حين جرى اشتقاق تقديرات أعداد الأسر استنادًا إلى وسيط حجم الأسرة الخاص بكل ناحية.

صُممت منهجية المعاينة لتحقيق هدفين متكاملين:

إعداد تقديرات ممثلة على مستوى الناحية.

إتاحة إجراء تحليل ممثل للفئات السكانية الأربع على مستوى المحافظة.

ولتحقيق ذلك، حُسبت متطلبات حجم العينة بصورة منفصلة لضمان التمثيل الجغرافي وتمثيل الفئات السكانية، ثم حُدد حجم العينة النهائي لكل تركيبة من الناحية والفئة السكانية باعتماد القيمة الأكبر من الحجمين المحسوبين. واختيرت المجتمعات المحلية باستخدام أسلوب الاحتمال المتناسب مع حجم السكان، تلاه اختيار الأسر عشوائيًا داخل المجتمعات المحلية المشمولة بالعينة.

استهدف التقييم تحقيق مستوى ثقة قدره 90% وهامش خطأ قدره 10%. وجُمعت البيانات من خلال مقابلات مباشرة مع الأسر باستخدام منصة KoBoToolbox واستبيانات منظمة أُعدّت بالتشاور مع شركاء القطاعات الإنسانية.

ينبغي تفسير النتائج في ضوء القيود الآتية:

قابلية المقارنة

على الرغم من أن استخدام منهجية المعاينة والإطار السكاني نفسهما يدعم المقارنة مع ملف الاحتياجات في سوريا لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2025، ينبغي تفسير النتائج بوصفها اتجاهات إرشادية، لا تغيرات خضعت لاختبارات إحصائية. ويعود ذلك إلى اعتماد التقييم على معاينة مقطعية متكررة بدلًا من تتبع الأسر نفسها بمرور الوقت.

التغطية

استُبعدت نتائج عين العرب في محافظة حلب من ورقة الحقائق هذه، لأن قيود الوصول حالت دون جمع عينة ممثلة. كما تعذر الوصول إلى رأس العين في محافظة الحسكة خلال فترة جمع البيانات، ولذلك استُبعدت من التقييم.

التوقيت

انتهى جمع البيانات قبل وقوع الفيضانات التي شهدتها المناطق الممتدة على طول نهر الفرات في أواخر أيار/مايو 2026، والتي أثرت في محافظتي دير الزور والرقة. وبناءً على ذلك، لا تعكس النتائج آثار هذه الفيضانات.

يُرجى الرجوع إلى الشروط المرجعية ومجموعة البيانات والتحليل لمزيد من التفاصيل.

نطاق تغطية التقييم

الناحية	المجتمعات المشمولة بالتقييم	الأسر المقيمة	رب الاسرة ذكر	رب الاسرة انثى
دير الزور	20	101	75%	25%
الكسرة	20	109	87%	13%
البصيرة	14	94	85%	15%
موحسن	5	60	97%	3%
التبني	10	57	95%	5%
خشام	9	74	91%	9%
الصور	17	77	82%	18%
البوكمال	8	49	84%	16%
هجين	8	79	91%	9%
الجلاء	7	80	79%	21%
السوسة	9	68	91%	9%
الميادين	7	97	84%	16%
ذيبان	11	78	94%	6%
العشارة	7	99	91%	9%
الكلي	152	1,122	86%	14%

حول REACH

تعمل مبادرة REACH على تيسير تطوير أدوات ومنتجات معلوماتية تعزز قدرة الجهات الفاعلة في مجال المساعدات على اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة في سياقات الطوارئ والتعافي والتنمية. وتشمل المنهجيات التي تستخدمها المبادرة جمع البيانات الأولية وإجراء تحليلات معمقة، كما تُنفذ جميع الأنشطة من خلال آليات تنسيق المساعدات المشتركة بين الوكالات.
وتُعد REACH مبادرة مشتركة بين مبادرات إمباكت (IMPACT Initiatives)، ومنظمة أكتد (ACTED)، وبرنامج التطبيقات التشغيلية للأقمار الصناعية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR-UNOSAT).

REACH Informing more effective humanitarian action

التعليقات الختامية

1. كان ملف الاحتياجات في سوريا لعام 2025 تقييمًا أسريًا وطنيًا متعدد القطاعات غير منشور، صُمم لتوفير نتائج ممثلة على مستوى الناحية ودعم تحليل الاحتياجات المشتركة بين القطاعات والتخطيط الإنساني.

2. تُعرّف فرقة العمل المعنية بالنازحين داخليًا «السكان المقيمين» بأنهم الأفراد أو مجموعات الأشخاص الذين يقيمون حاليًا في مجتمعاتهم الأصلية، أو في المجتمعات التي كانت تمثل مكان إقامتهم الدائمة قبل الأزمة السورية. وتشمل هذه الفئة السكان الذين لم يسبق لهم النزوح، فضلًا عن السكان الذين سبق أن نزحوا وعادوا إلى مجتمعاتهم خلال السنوات الماضية. وتتألف هذه الفئة السكانية عمومًا من الأفراد الموجودين في المجتمع المحلي الذين لا يُعدّون من النازحين داخليًا أو العائدين

3. لم يُدرج العائدون واللاجئون العائدون بوصفهم فئات سكانية في ملف الاحتياجات في سوريا لعام 2025.

4. مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومبادرة IMPACT–REACH، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2025 .UNHCR). مسح نوايا تنقل النازحين داخليًا في سوريا. تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

5. يُعد مقياس تجارب انعدام الأمن المائي لدى الأسر، بنسخته المختصرة المكونة من أربعة بنود (HWISE-4)، مقياسًا معتمدًا يُستخدم لقياس انعدام الأمن المائي لدى الأسر استنادًا إلى تجاربها خلال الأسابيع الأربعة السابقة.

6. الشركة السورية للكهرباء. وصول محولة كهربائية جديدة إلى محطة تحويل التيم. تموز/يوليو 2026.

7. الجمهورية العربية السورية. 2026. مرسوم رئاسي يقضي بزيادة رواتب العاملين في عدد من القطاعات في سوريا. آذار/مارس 2026.

8. وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية ومنظمة الصحة العالمية (WHO). نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية (HeRAMS) لعام 2025. 2025-2021.

9. شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة (2026 .FEWS NET). انعدام الأمن والجفاف والقيود الاقتصادية تؤدي إلى نتائج تتوافق مع مستوى الأزمة في سوريا. شباط/فبراير 2026.

10. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2026 .UNFPA). تحديث عاجل: فيضانات نهر الفرات في الرقة ودير الزور، سوريا. 25 أيار/مايو - 6 حزيران/يونيو 2026.

11. مبادرة IMPACT REACH. المبادرة المشتركة لرصد الأسواق (JMMI) في سوريا. أيار/مايو 2026.
12. يقيس مؤشر استهلاك الغذاء (FCS) جودة النظام الغذائي الحالي للأسرة وتنوعه، استنادًا إلى مدى تكرار استهلاك المجموعات الغذائية المختلفة خلال الأيام السبعة السابقة.

13. يقيس مؤشر استراتيجيات التكيف المختصر (rCSI) السلوكيات التي تلجأ إليها الأسر عندما لا يتوفر لديها ما يكفي من الغذاء، مثل تقليل حجم الوجبات، أو تناول أغذية أقل تفضيلًا، أو اقتراض الغذاء، وعادةً ما يُقاس ذلك خلال الأيام السبعة السابقة. وتشمل استراتيجيات التكيف: الاعتماد على أغذية أقل تفضيلًا أو أعلى تكلفة، واقتراض الغذاء، وتقليل حجم الوجبات، وتقليل استهلاك البالغين للطعام كي يتمكن الأطفال الصغار من تناول الطعام، وتقليل عدد الوجبات اليومية

14. يُعد مؤشر استراتيجيات التكيف المرتبطة بسبل العيش لتلبية الاحتياجات الأساسية (LCSI-EN) مؤشرًا معياريًا للأمن الغذائي، يقيس لجوء الأسر إلى استراتيجيات تكيف قائمة على سبل العيش لتلبية احتياجاتها الأساسية. وتُصنّف هذه الاستراتيجيات، وفقًا لدرجة شدتها، إلى استراتيجيات الإجهاد والأزمة والطوارئ. وتشمل استراتيجيات الطوارئ الشائعة الهجرة بصورة غير نظامية أو الانخراط في أنشطة مهينة اجتماعيًا لتلبية الاحتياجات الأساسية. أما استراتيجيات الأزمة الشائعة، فتشمل بيع الأصول الإنتاجية أو عمل الأطفال دون سن الخامسة عشرة للمساهمة في دخل الأسرة وتلبية احتياجاتها الأساسية.

15. سلة الحد الأدنى للإنفاق من أجل البقاء (SMEB) هي أداة صممتها مجموعة العمل الفنية للاستجابات القائمة على النقد (CBR-TWG) لشمال سوريا. وصُممت السلة لتكون مؤشرًا لتكلفة الحد الأدنى من المواد الملائمة ثقافيًا التي تحتاج إليها أسرة مكونة من ستة أفراد للبقاء على قيد الحياة لمدة شهر واحد، مع استيفاء المعايير الأساسية المتعلقة بالغذاء المغذي واستخدام المياه والنظافة الصحية في شمال سوريا.

16. جميع مصادر الدخل، باستثناء القروض والمساعدات الإنسانية.

17. التلوث بالذخائر غير المنفجرة: النسبة المئوية للأسر التي أفادت، وقت جمع البيانات، بوجود مناطق داخل مجتمعاتها المحلية أو بالقرب منها يُشتبه في احتوائها على ألغام أرضية أو ذخائر غير منفجرة. ولا تمثل الخريطة المعروضة النطاق الفعلي أو التوزع الجغرافي الحقيقي للتلوث بالذخائر غير المنفجرة، بل تعكس التصورات التي أبلغت عنها الأسر المشمولة بالتقييم.

18. كان بإمكان المستجيبين اختيار أكثر من خيار واحد للإجابة عن هذا السؤال.